

الأقلام

العدد الثالث - تعوز/ آب/ ايلول ٢٠١٠



رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير
نوفل أبو رغيف

مدير التحرير
عبد الستار جبر

سكرتير التحرير
سلمان داود محمد

هيئة التحرير
منذر عبد الحر
يعقوب زامل الربيعي
عبد الأمير المجر

الإشراف اللغوي
عالية خليل إبراهيم
سمير الدليمي

العلاقات والإرشيف
زينب محمد مسافر

التنفيذ
جنان هادي

التصميم
عمار صباح

أغلفة العدد :

مازن أحمد

تعاد المواد إلى أصحابها سواء أنشرت أم لم تنشر.
يتيب المواد في العدد يخضع لضرورات فنية.
لمواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها.
ننون المراسلات باسم السيد رئيس التحرير.

إشتراكات مجلة الأقلام لستة أعداد سنوية
بضمنها أجور النقل:

داخل العراق: ١٢٠٠٠ دينار للأفراد - ٢٥٠٠٠ دينار
للمؤسسات
البلدان العربية كافة: ٩٠ دولار للأفراد - ٦٠ دولار
للمؤسسات
أوروبا وأمريكا وبقية البلدان: ١٠٠ دولار للأفراد -
٢٠٠ دولار للمؤسسات

العنوان:

العراق - بغداد - سبع ابكار
ص. ب: ٤٠٣٢ الأعظمية
هاتف: ٤٤٣٦٠٤٤
العنوان البرقي
فاق: ٤٤٤٨٧٦٠ فاكس:

Dar_iragculture@hotmail.com

الانتلجنسيا العراقية والبعث عن الهوية الوطنية

أريك ديفيس
الأكاديمية الأمريكية للدراسات الشرقية

ما دور المثقف في تعزيز الديمقراطية؟ وهل يمتلك المثقف العراقي قوة تساعد على توطين الديمقراطية؟ أولاً، يتوفر المثقفون على القوة اللازمة لنقل الذاكرة التاريخية للحركات الوطنية التي تميزت بالتنوع والاختلاف العرقي والتي روجت لأفكار الديمقراطية والعدالة الاجتماعية للشباب العراقي. لقد كان ميراث تلك الحركات الوطنية العراقية قويا جدا الى الدرجة التي دفعت بديكتاتور العراق صدام حسين للسعي الى طمسها وتشويهها عبر مشروعه الرامي الى اعادة كتابة التاريخ الذي ترأسه هو شخصيا (١). بسبب الهوية الزمنية الضخمة التي امتدت ما بين الاعوام ١٩٦٣-٢٠٠٣ عندما تم طمس الحركة الوطنية على يد النظام البعثي الاول بقيادة علي صالح السعدي، لم يكن لدى العديد من الشبان العراقيين معرفة حقيقية بأهمية تاريخ تلك الحركات. ثانياً، تلعب الانتلجنسيا العراقية دورا حاسما وخطيرا في عملية تشكيل صورة الفهم الشعبي العام لدعائم البنية الأساسية في العراق الجديد ممثلة في: مناهضة الطائفية، المجتمع المدني والديمقراطية الاجتماعية. ان رفض السياسات الطائفية والحق بتطوير منظمات المجتمع المدني والرغبة بالحكم الديمقراطي وجدت كلها دعما واضحا من خلال استطلاعات الرأي العام منذ العام ٢٠٠٣. ثالثاً، يمثل المثقفون القوة الأكثر ابداعا في المجتمع من خلال استنباطهم للأفكار الجديدة التي تساعد على

خص الاكاديمي الأمريكي اريك ديفيس مجلة الاقلام بهذه المقالة للإسهام بالملف، وهو مؤلف كتاب: (مذكرات دولة: التاريخ والهوية الجمعية في العراق الحديث) الذي ترجم الى العربية في العام ٢٠٠٨. يعمل ديفيس استاذاً في قسم العلوم السياسية ومركز الدراسات الشرق اوسطية في جامعة ريجرز نيو برنزويك أن جي، في الولايات المتحدة الاميركية. من المفيد الاشارة الى ان الآراء الواردة في المقالة تعبر عن رأي الكاتب ولا تتبناه المجلة.

وطنية وهوية سياسية موحدة. كنتيجة لذلك، شرع هؤلاء بسياسة "تتريك" ركزت على الأتراك والثقافة التركية عبر انحاء الامبراطورية التركية وما تبقى من ولاياتها بمن فيها العراق. كما دفع هؤلاء الشبان الأتراك باتجاه حكومة مركزية قوية توحد عناصر الامبراطورية المتعددة عرقيا وطائفا حول هوية وطنية تركية صريحة. ان التركيز الجديد على الوطنية التركية مثل حالة انكسار للتركيز التقليدي القديم المبني على الاسلام الذي مثل ما يعرف بـ"الخرسانية الاجتماعية" التي ربطت ووصلت الجملة الاكبر من رعايا الدولة العثمانية، سواء كانوا من الأتراك او العرب او الاكراد، الامر الذي زاد من لا مركزية نظام الـ"ميليت" الذي يقضي بأن تحكم كل جماعة نفسها طبقا لعاداتها وتقاليدها. ادت توجهات جمعية الاتحاد والترقي السياسية والاجتماعية الى خلق حالة من الرعب ما بين اوساط العراقيين العرب الذين كانوا بدأوا اصلا بتطوير نظام تعليم مبني على اللغة العربية خلال فترة حكم الوالي العثماني مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢. لكن جهود جمعية الاتحاد والترقي الرامية الى جعل العراق يتبنى سياسات جديدة بما فيها تغيير اللغة في المدارس الحكومية من العربية الى التركية ساعدت على الترويج لهوية عراقية عبر خلق حالة من الحنق حيال ما كان ينظر له من سياسات واجراءات جمعية الاتحاد والترقي التركية الشديدة ضدهم. وهنا، فان لنا ان نرى للتأثير القوي للتغييرات السياسية والظروف الاقتصادية على حالة تشكيل ونمو الافكار في هذا المثال، الامر الذي قاد لاحقا الى صياغة هوية سياسية عراقية حديثة.

خلال الفترة ذاتها، كانت الضغوط تتصاعد من اجل تطوير هوية عراقية محددة من جانب اوروبا ايضا. لقد انطلق اهتمام بريطانيا العظمى بالعراق من خلال موقعه الاستراتيجي جغرافيا على الطريق الى الهند التي تمثل درة التاج في الامبراطورية البريطانية، فضلا عن ثروة العراق الزراعية لاسيما في مجال انتاج الحبوب والتمور. وبحلول القرن العشرين، كانت بريطانيا تسيطر على معظم تجارة العراق الخارجية واصبحت شريكه التجاري الرئيسي. استجابة لكل التطورات تلك، بدا تحالف من التجار الشيعة والسنة بالعمل على تنظيم نظام تعليمي جديد ما بعد ثورة الشبان الأتراك بهدف الى خلق طبقة متعلمة من العراقيين القادرين على العمل اداريا ضمن اقتصاد العراق المحدث الذي اريد له المنافسة مع المصالح التجارية البريطانية. ان تلك الجهود العراقية اثبتت ان الاختلافات الطائفية لم تمنع طبقة التجار الحضر من التعاون بغية تطوير المجتمع العراقي. كما ان ذلك برهن على ان الاقتصاد العراقي كان يمثل ركيزة اساسية في موضوع الترويج لصور افكار جديدة للهوية العراقية^(١). وفي الوقت الذي لم يكن فيه هؤلاء التجار من المثقفين بالمعنى التقليدي لمفردة المثقف، فان توجههم لم يكن منصبا على تطوير نظام تعليمي جديد وحسب، بل العمل على نشر فكرة ان العراقيين من مختلف الاطياف العرقية والدينية يمكن ان يتعاونوا للعمل معا من اجل مصلحة عراقية اكبر. وما بين طيات

لاشك ان للافكار دورا حاسما في قضية صراع الارادات لخلق ثقافة انفتاح وتسامح وتعددية سياسية في العراق، في مقابل ارادات اخرى مناهضة تعمل من اجل خلق ثقافة سياسية مبنية على العدوانية والخوف والقمع لاي افكار تحيد عن الايديولوجية والاهداف التي يجاهر بها تجار الطائفية. وسواء بالنسبة للذين يدعمون الافكار التقدمية او تلك الرجعية المناقضة لها، ففي كلتا الحالتين نجد المثقفين في محور عملية الاقناع الموجهة صوب افراد المجتمع لدعم هذا المنظور او ذاك.

الطائفية وميراث الحركة الوطنية العراقية

لم تحض الطائفية تاريخيا الا بقدر قليل من التأييد السياسي النسبي في العراق. لكن الحقبة الحديثة شهدت -بالتأكيد- جملة من الاحداث التي كان لها مكونات طائفية قوية على وجه التحديد. ان لنا ان نذكر مذبحه الاثوريين في شمال ووسط العراق عام ١٩٣٣ وما يعرف بـ"قروء بغداد" الذي حصل في ١-٢ من شهر حزيران عام ١٩٤٢، فضلا عن ترحيل الطائفة اليهودية العراقية في بداية خمسينيات القرن الماضي، حيث تميزت كل تلك الاحداث بالطبيعة الطائفية. كما ان الكلام يمتد الى عدوانية البعض من افراد الحركة العروبية مثل البعثيين الذين استولوا على السلطة شهر شباط من العام ١٩٦٣ بقيادة علي صالح السعدي ومؤيديه عبد السلام عارف واحمد حسن البكر الذين اسقطوا النظام البعثي في تشرين الثاني من العام ذاته حيث تضمنت تلك الاحداث عناصر طائفية كذلك. كما ان ضرب قرية حلبجة عام ١٩٨٨ ضمن حملات صدام حسين التي عرفت بالانفصال ضد الاكراد يمكن بوضوح تصنيفها كأعمال طائفية. ومهما يكن من امر، فان كل تلك الامثلة الطائفية كانت وراءها ورسمتها دوافع وشؤون سياسية واقتصادية روجت لها النخب السياسية، وليس العدوانية المتأصلة في جماعة عرقية او طائفة ما ضد اخرى. وبعبارة اخرى، فان الطائفية عندما كانت موجودة، فان امر وجودها لم يكن مبنيا في جوهره على "الحقد والبغض القديمين"، بل كان بخصوص البنية السياسية والاجتماعية للنخب الرجعية.

كانت الغالبية العظمى من الحركات الوطنية العراقية التي بدأت مع نهاية القرن التاسع عشر، تنصف دوما بالصبغة الاجتماعية الصرفة. ولا بد من التركيز على اهمية هذا التوصيف بسبب ان العديد من شباب العراق اليوم ليسوا على دراية حقيقية بهذا التاريخ. ان الطبيعة الحصرية لتلك الحركات الوطنية كانت واضحة اصلا من خلال تبلور وضوح الهوية العراقية ما بعد ثورة الشبان الأتراك في اسطنبول عام ١٩٠٨. لقد شهدت تلك الفترة تأسيس العديد من الجمعيات السياسية والاجتماعية والادبية السرية في العراق التي لم يكن بناؤها قائما على اسس طائفية^(٢).

ان الشبان والضباط الوطنيين من جمعية الاتحاد والترقي كانوا يعتقدون ان نجاح اوروبا في بناء دول -امم قوية يكمن في خلق ثقافة

هذا الكلام، نجد دور التجار الشيعة والسنة المرتركز على خلق نظام تعليمي يكتنف ملامح الهوية الوطنية العراقية الصرفة.

ولو ان ثورة الشبان الاتراك حفزت العراقيين على اعادة التفكير بهويتهم "العثمانية" والعمل على تشكيل منظمات سياسية سرية لتحدي الحكم العثماني، فان الحرب العالمية الاولى والغزو البريطاني للعراق شهر تشرين الثاني من العام ١٩١٤ ادت بالنتيجة الى تسريع ذلك التوجه بقوة. وبمجرد ان نزلت القوات البريطانية على الارض جنوبي العراق، اصدرت المرجعية الدينية الشيعية فتوى دعت فيها العراقيين الى معارضة الغزو، واعلنت ان هذه الفتوى تحمي كل الجماعات العراقية من القوات البريطانية الغازية وليس الشيعة وحدهم. وهنا، فاننا نجد برهانا قويا اخر على الهوية الوطنية العراقية. ففي ذلك المثال، لم يكن اصحاب القرار تجارا لكن رجال دين ساعدوا على الترويج لفكرة المصلحة الوطنية العامة التي تتشارك بها كل الطوائف الدينية والعرقية في البلاد.

لم تجد الجهود السلمية التي بذلها العراقيون من مختلف الطوائف العرقية والدينية كجماعة حراس الاستقلال والمندوبين التي ضغطوا من خلالها سلميا على البريطانيين، لم تجد بين هؤلاء الغزاة الذين دخلوا بغداد شهر اذار من العام ١٩١٧ اي وفاء بوعودهم نتيجة لتلك المساعي السلمية التي بذلواها. في النهاية، اندلعت ثورة شعبية عممت معظم ارجاء العراق شهر حزيران من العام ١٩٢٠ واستمرت حتى تم قمعها شهر تشرين الاول من العام ذاته. لقد ساعدت ثورة حزيران - تشرين الاول عام ١٩٢٠ على تعزيز وتقوية التعاون ما بين طوائف العراق المتعددة عرقيا ودينيا، الامر الذي ميّز الغالبية العظمى من جناح الحركة الوطنية حتى نجاح انقلاب البعثيين شهر شباط من العام ١٩٦٣. وخلال فترة الثورة تلك، كان الشيعة والسنة يصلون في جوامع بعضهم البعض ويحتفلون سويا بمناسباتهم الدينية. اما المسيحيون واليهود، فقد تشجعوا على اثر المسلمين للمشاركة بالاحتجاجات ضد الحكم البريطاني بناء على فكرة ان هذه الجماعات العرقية سواء كانت من المسلمين او المسيحيين او اليهود جميعا مواطنون عراقيون متساوون بالمواطنة. لقد كانت ثورة العام ١٩٢٠ حاسمة وحرجة في قضية فهم الوطنية العراقية الحصرية حيث لعب الشعراء دورا مهما في تلك الثورة. وقد جاء العديد من الشعراء الوطنيين من مناطق الريف ووظفوا القصيدة لحث ابناء العشائر والفلاحين على الثورة. وبحلول العام ١٩٢٠، توسعت الانتلجنسيا العراقية لتشمل التجار والوجهاء ورجال الدين والشعراء الذين كانوا جميعا ناشطين ضمن المنظمات الوطنية.

كان لسحق ثورة العام ١٩٢٠، فضلا عن نفي وسجن العديد من رجال الدين الشيعة وزعماء القبائل الذي كانوا بعضا من اكبر محركيها، كان لذلك الاثر الاكبر لبدء حالة التدهور السياسي في العراق. ان هذا البلد لم يشهد وصول رئيس وزراء شيعي الى

السلطة حتى العام ١٩٤٨ بالرغم من ان نسبة الشيعة في البلاد كانت تقدر بـ ٥٠% من حجم السكان بحلول تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١. لكن برغم كل ذلك، فان مستوى السياسة بين افراد الشعب والاحداث ما بين الاعوام ١٩١٨-١٩٢٠ اشرت حالة ومستوى النضج السياسي لمعظم العراقيين والتي تمخضت عن خلق نظام سياسي جديد على أنقاض حكم عثماني انتهى الى الابد. لكن ضباط الامير فيصل الذين قاتلوا معه عندما قاد الثورة العربية في الحجاز وباقي الانحاء ما بين الاعوام ١٩١٦-١٩١٨، والذين ساندوه لاحقا خلال فترة حكمه القصيرة على عرش سوريا ما بين الاعوام ١٩٢٠-١٩١٨ لم يكونوا منفتحين حيال فكرة مشاركة السلطة مع باقي الجماعات العرقية. لقد كان هؤلاء الضباط "الشريفيون" مصممين على الامساك بزمام السلطة بمجرد اقامة الملك الهاشمي الذي تأسس شهر آب من العام ١٩٢١ بعد استفتاء فرضه البريطانيون. ولنا ان نذكر ان المزيج المكون من البريطانيين والنخبة "الشريفية" كان ليمنع حصول اي اصلاحات سياسية واقتصادية ذات مغزى في العراق ما بين الاعوام ١٩٢١-١٩٥٨ حيث حصلت ثورة تموز العام ١٩٥٨ التي اطاحت بالحكم الملكي الهاشمي في العراق. لكن برغم تلك التطورات، فأن الانتلجنسيا العراقية سواء كانت العلمانية او الدينية استمرت بعد سحق ثورة العام ١٩٢٠، استمرت بتروسيخ ذاكرة تاريخية يستطيع عراقيو المستقبل ان يستمدوا منها ما يعينهم على بناء دولة ديمقراطية ضمن ثقافة التسامح والتعددية السياسية.

العراق الملكي والحركة الوطنية ١٩٢١-١٩٤٥

من منظور التعاون العرقي - الطائفي في العراق، مثلت الفترة الملكية مرحلة واعده بقوة لنمو الحركة الوطنية العراقية. ان افراد من كل الطوائف العرقية والدينية من مسلمين ومسيحيين وكراد ويهود وتركماني واخرين، توافقوا جميعا على معارضة الاحتلال البريطاني للعراق. خلال فترة نهاية عشرينيات القرن الماضي وثلاثينياته كذلك، كان هنالك تصاعد كبير وواضح في السلوك "التجمعي" للعراقيين الحضريين الذين شكلوا منظمات مهنية اشتملت على محامين واطباء ومهندسين واساتذة وكتاب وفنانين ونساء ومنظمات طلابية واتحادات عمالية، فضلا عن حركات واحزاب ذات برامج عمل. ضمن الاندية الاجتماعية التي شكلتها تلك الجمعيات المهنية، كانت هنالك حالة من المشاركة المتنوعة والواسعة بالافكار السياسية والثقافية والفنية والاجتماعية ما بين هؤلاء الذين كانوا يترددون على تلك الاندية، الامر الذي يعني حالة تشكيل لمجتمع مدني نابض بالحياة. كما تطورت بقوة ثقافة المقاهي التي بنيت اساسا على فكرة مجالس الادب في القرن التاسع عشر التي مثلت في حينها ميدانا لبعض من العوائل العراقية المعروفة فيما اصبحت الان تشتمل على الناشطين سياسيا من الطبقة المتوسطة^(١). لذلك، فان المهنيين العراقيين شكلوا خلال فترة

العام ١٩٧٢.

النقابية والفاشستية البعثية ١٩٦٨-٢٠٠٣

عبدت جهود عبد الكريم قاسم الطريق لاعاقبة حركة المجتمع المدني العراقي الذي نما وتطور نتيجة جهود الحركة الوطنية العراقية ما بين الاعوام ١٩٢٠-١٩٥٨، الطريق امام تأسيس حقبة طويلة من الحكم التسلطي الشمولي الذي استمر حتى الاطاحة بنظام صدام حسين البعثي عام ٢٠٠٣. ان فكرة العسكر (إبان حكم نظام قاسم) او الحزب السياسي (حزب البعث) كتجسيد لـ "إرادة الامة" كانت تمثل جزءا من ايديولوجية غامضة ومجردة كانت نقابية بطبيعتها^(١). لقد تم تصوير الامة ككيان عضوي لا يقبل التقسيم ضمن مفردات "مهمتها التاريخية". اما المصالح والاهتمامات، فقد تم تعريفها ضمن مفردات الوحدة والجماعية. بالتالي، فان كل من مارس دورا ناقدا للحكام نعت بوصف الخيانة بسبب معارضته "للمهمة الوحيدة". ان الصورة النقابية للمنظمة السياسية والاجتماعية وردت في العديد من ادبيات البعث المتعددة واشهرها كتابات ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وفؤاد الركابي والياس فرح وشبلي العيسمي. نتيجة لذلك، تعرض مفهوم الفرد ومصالح الفرد - ذلك المفهوم الذي حظي ببعض التداول والانتشار خلال مرحلة شبه الليبرالية إبان فترة الحكم الملكي الهاشمي - تعرض لعملية طمس شاملة. وترافق طمس مفهوم الفرد مع القضاء على النظام القضائي ودور القانون عموما من خلال انشاء نظام "المحاكم الثورية"، سواء تحت حكم قاسم او النظم البعثية في العراق او نظام عبد الناصر في مصر. كما ان افكار المواطنة وحرية الفرد ذابت وتلاشت بالقرب من مفهوم الامة والحاجة الى التضحية من اجلها.

ان ايديولوجية الاستبعاد التي تطورت إبان حكم النظم العسكرية قامت على جوهر مفهوم آخر مبني على ان الامة- الدولة كانت دوما في حال مواجهة مستمرة مع التهديدات والمؤامرات. ان هذه الايديولوجية الاشتراكية قدمت تبريرا اخر للقمع من جهة والخروج على السلطة من جهة اخرى. فضلا عن ذلك، كانت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والغرب من جهة والاتحاد السوفيتي وحلفائه من جهة اخرى على اشدها خلال عقدي الستينات والسبعينات، الامر الذي دفع المعسكرين للتلاعب والتأثير بدول الشرق الاوسط من خلال تقديم دعم اكبر لفكرة وجود المؤامرات والمحاولات الانقلابية كنظام جديد لعراق اليوم انذاك. لذلك كانت النتيجة الاكبر لهذا التوجه تتمثل بخلق بنية اجتماعية شتت المجتمع العراقي وزادت بشكل كبير من حالة الانشقاق السياسي والخيانات. ومع حلول العام ١٩٧٩، كان وصول صدام حسين الى السلطة مصدرا لتعميق مشاكل العراق أكثر فأكثر. كانت اسباب ودوافع صدام المباشرة تعود الى جهود احمد حسن البكر ومعه الرئيس السوري حافظ الاسد الرامية الى خلق دولة وحدوية بعثية ما بين العراق وسوريا، الامر الذي يعني اقصاء صدام عن السلطة. لكن صداما كان بالمقابل يعمل على ترسيخ وجوده عبر وضع افراد عائلته

وعرضا عن محاولة بناء تحالف سياسي عريض، سعى قاسم للعب على الحركتين السياسيتين، الحزب الشيوعي والقوميين العربيين واحدة ضد الاخرى. بعد مجيئه للسلطة عام ١٩٥٨، فضل قاسم جناح الحركة الوطنية العراقية لاسيما الحزب الشيوعي العراقي. لكن بعد ان شعر قاسم بتنامي سطوة الحزب عام ١٩٥٨ حيث زادت قوة الشيوعيين، قرر التوجه نحو اليمين مفضلا القوميين العربيين، ومحاولا تأسيس حزب منافس للحزب الشيوعي بقيادة داوود الصائغ.

برغم جهود قاسم للوصول الى الاكراد ودعوته للزعيم الكردي الملا مصطفى البرزاني الذي يرأس الحزب الديمقراطي الكردستاني للعودة من الاتحاد السوفيتي الا ان جدلا احتمد بين الزعيمين عام ١٩٦١. وعندما قدم البرزاني وباقي الزعماء الاكراد مطالب اعتبرها قاسم مبالغ بها ضمن قضية الحكم الذاتي والتي توافقت مع تعرض وحدات للجيش العراقي الى هجمات في الشمال شهر آيار من العام ١٩٦١، قام الجيش العراقي باجتياح الشمال. ولم تحض تلك العملية العسكرية بأي شعبية لاسيما بعد ان اصبح هذا الصراع يمثل بسرعة مأزقا للعراق. بحلول العام ١٩٦٣، تراجعت شعبية قاسم والدعم السياسي الذي كان يحظى به الى حد بعيد. وبحلول العام ٦٠ من شباط عام ١٩٦٣، قام البعثيون بقيادة علي صالح السعدي وبدعم من الملا مصطفى البرزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني ووكالة الاستخبارات المركزية الاميركية بتنفيذ محاولة انقلابية ضد نظام قاسم الذي اعتقل في اليوم التالي ليعدم بعد ذلك بوقت قصير. ومن المفارقة ان فرض قاسم لنظام شمولي ورفضه السماح بمشاركة سياسية حقيقية ادى الى تقويض سلطة كل القوى التي كان يمكن ان تحميه من انقلاب البعثيين الذي اطاح به.

في موازاة فشل المثقفين المصريين بانتقاد عبد الناصر، فشل نظراء هؤلاء من مثقفي العراق بنقد عبد الكريم قاسم لميوله الشمولية. لقد كان ذلك فشلا للانتلجنسيا العراقية التي تميزت بجرأتها وقوتها التي لا تلين عندما يتعلق الامر بنقد السياسات القمعية للملكية الهاشمية. من بين هؤلاء السياسيين الذين انتقدوا قاسم، كان كامل الجادرجي الذي رأس الحزب الوطني الديمقراطي، حيث انتقد رفض قاسم لاجراء انتخابات ديمقراطية في البلاد. ما بين الاعوام ١٩٦٣ و١٩٦٨، تمكنت بضعة من الانظمة من تولي زمام السلطة في البلاد، الامر الذي قوض التنمية والمؤسسات السياسية. وفيما قام قاسم بادخال الاصلاحات على نظام ملكية الاراضي الزراعية وضغط باتجاه تأميم النفط العراقي وتوسيع نظام التعليم الاولي والعالي وبناء مساكن شعبية في بغداد (مدينة الثورة) للمهاجرين القادمين من الريف، الا انه في الوقت ذاته تسبب بإعاقبة حركة المجتمع المدني. ولا شك ان تلك كانت تركة سلبية جدا بسبب ان ضعف المجتمع المدني، فضلا عن عمليات القتل والنفي التي طالت العديد من المثقفين ما بعد الانقلاب البعثي الاول في شباط العام ١٩٦٣ سهلت لانقلاب البعث الثاني عام ١٩٦٨ فرض نظام حكم قمعي، لاسيما بعد فورة الاسعار النفطية التي تصاعدت بسرعة في

على يد النظام البعثي، لاسيما بعد انتقاداتهم العنيفة للنظام في خطبهم الدينية العامة.

حرب الخليج ١٩٩١، انتفاضة العام ١٩٩١ والعقوبات الاممية ٢٠٠٣-١٩٩١

لابد من النظر الى احتلال الكويت شهر آب من العام ١٩٩٠ على انه يمثل امتدادا للحرب العراقية الايرانية. لقد تسببت حرب الخليج عام ١٩٩١ بخلاف مخاوف كبيرة وجدية لدى قوات الولايات المتحدة والامم المتحدة من امتلاك العراق لاسلحة دمار شامل لاسيما انه استخدمها ضد القوات الايرانية خلال الحرب العراقية الايرانية وضد الاكراد في مدينة حلبجة عام ١٩٨٨. لكن برغم ذلك، لم تثبت القوات العراقية مع قوات الامم المتحدة والولايات المتحدة الا على نطاق محدود خلال الحرب، فيما لم تستخدم او تنشر اية اسلحة دمار شامل خلال ذلك الصراع الذي استمر لاسباب قصيرة. لاحقا، منيت القوات العراقية بهزيمة سريعة وطرقت الى خارج الكويت بعد ان عانت نسبة خسائر بشرية عالية.

وبعد ان تركت تلك الوحدات العراقية المليئة بالمجندين لتعاني ضربات وهجمات مركزة من قبل قوات الولايات المتحدة والامم المتحدة شهر كانون الثاني من العام ١٩٩١، شرعت تلك القوات التي انسحبت لاحقا من الكويت بانتفاضة في مدينة البصرة الساحلية جنوبي العراق شهر شباط من العام ذاته ١٩٩١^(١١). وما لبثت تلك الانتفاضة ان عمت معظم ارجاء العراق وكادت ان تتسبب بانهيار نظام صدام. لكن قرار الولايات المتحدة عدم دعم الثوار والسماح بالمقابل للطائرات المروحية العراقية بالطيران في الجو مكنت النظام من سحق الانتفاضة وثوراتها بوحشية^(١٢). اما صور الاكراد العراقيين الذين هوجموا شمالي العراق، فقد ملأت وسائل الاعلام، الامر الذي دفع الرئيس بوش الى فرض منطقة حظر طيران في العراق فوق خط العرض ٣٦ بطريقة منحت محافظات الشمال الكردية عمليا سلطة وجودا مستقلا عن الحكومة المركزية في بغداد. تلا سحق الانتفاضة الشعبية الوحشية عام ١٩٩١ فرضا لمجموعة من اقسى العقوبات التي فرضت على دولة من الدول المعاصرة في العالم الحديث. لقد منعت الامم المتحدة بموجب تلك العقوبات تصدير حتى اقلام الرصاص كونها قابلة للاستخدام في صناعة اسلحة الدمار الشامل. اما الرواتب الحكومية للموظفين، فقد فقدت مجمل قيمتها، فيما اصبح الدينار العراقي بلا اية قيمة نقدية تقريبا، الامر الذي ادى الى انهيار الاقتصاد الوطني وفشل التعليم وشيوع الجريمة لاسيما تهريب النفط والاثار القديمة في وقت شحت فيه الانشطة الاقتصادية والمعاشية للناس.

العقوبات الاممية وشيوع الهويات الطائفية

كانت هزيمة العراق الماحقة ايمان حرب الخليج عام ١٩٩١ التي ادت الى دمار بنيته التحتية الاقتصادية وقتل ومصرع العديد من مسؤوليه البعثيين خلال انتفاضة العام ١٩٩١ وقسوة العقوبات

وعشيرته وحلفائه المقربين في مواقع القوة والسلطة منذ استيلاء البعث العراقي على السلطة للمرة الثانية عام ١٩٦٨. ولم يكن الامر سوى مسألة وقت قبل ان يستحوذ صدام السلطة بالملء، معلنا نفسه رئيسا للعراق.

اصبح التأثير السلبي للفاشية المنظمة التي رسمت شكل الخطاب السياسي والمؤسسات السياسية في العراق ما بعد العام ١٩٥٨، اصبح واضحا خلال الازمة التي تطورت ونمت مع ايران بعد نجاح الثورة الاسلامية الايرانية عامي ١٩٧٨-١٩٧٩. لقد كان من شأن غزو صدام لايران شهر ايلول من العام ١٩٨٠ ان فتح الباب امام سلسلة من الاحداث التي ادت الى في النهاية الى انهياره. لقد برر صدام غزوه بانها جاء ردا على مساعي الخميني المزعومة للاطاحة بسلطته. ومن المؤكد ان تلك كانت فعلا رسالة لاهزة الجمهورية الاسلامية الدعائية التي ادانت النظام البعثي لكونه علمانيا ومناهضا للدين وعميلا للمصالح الامبريالية، وبالتالي فلا بد من الاطاحة به. وكان من شأن المحاولات المتعددة لاغتيال بعض كبار المسؤولين البعثيين كوزير الخارجية العراقي طارق عزيز خلال العامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠، فضلا عن تصاعد المعارضة الشعبية لشريحة واسعة من ابناء الطائفة الشيعية ضد النظام، كان من شأن كل ذلك ان منح شيئا من المصدقية لاتهامات صدام للايرانيين بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

لكن برغم كل ذلك، كان الدافع الاكبر وراء غزو صدام لايران يكمن في جهوده الرامية لاستغلال حالة انعدام الاستقرار الداخلي الايراني وضعف الجهاز العسكري الايراني، الامر الذي صور له امكانية تحقيق طموحاته ليصبح القوة المهيمنة على الخليج من خلال الاطاحة بنظام الخميني لاسباب ايدولوجية حدثت بصدام لتوقع ان الجيش العراقي سيتمكن من هزيمة ايران بسرعة. ان من شأن هزيمة الجمهورية الاسلامية ان يعزز من موقع صدام ليس فقط في منطقة الخليج وحسب، بل سيخلق منه صورة للقائد العربي القومي الاعظم الذي كان يدافع عن العالم العربي ضد ايران والاسلام الراديكالي، الامر الذي سيعني بدوره توسعا للفكر والتوجه العربي.

بما ان صداما جادل بأن نظامه كان نظاما ثوريا يناضل ضد الامبريالية الغربية في الشرق الاوسط، فان القليل من المتكفين بمن فيهم ممن كانوا خارج العراق انتقدوا سياساته. لقد شملت تلك السياسات تدمير كاملا للمجتمع المدني، ذلك التدمير الذي بدأ تحت حكم عبد الكريم قاسم وصولا الى السجن والاعدام لاعداد كبيرة من الناس الذين كان صدام يشك بولائهم، فضلا عن تعيين اقاربه وابناء عشيرته في مواقع السلطة المهمة في الدولة، الامر الذي خلق ما وصفه فالح عبد الجبار بعبارة "دولة حزب الاسرة"^{١٥}. وبما ان مجمل النقد الموجه للنظام البعثي كان متروكا الى حد بعيد للزعماء الدينين لاسيما هؤلاء الذين تربط اسماءهم بالمرجعية، فان العديد منهم تعرضوا للاغتيال

التسعينيات، تطور تقليد ثقافي قوي خارج العراق تميز بنقد النظام وممارساته الطائفية وحكمه الفاشستي، سواء كان في سوريا أو لبنان أو الأردن أو أوروبا. وبمجرد ان سقط النظام، لاسيما مع توفر الانترنت في ايدي العراقيين، فان تلك الافكار اخذت تطفو على السطح بوضوح.

كما ان العشائر تمكنت من جانبها من الابقاء على الخط المناهض للطائفية. وبالرغم من ذلك، فلا يمكن انكار حقيقة ان هنالك عشائر تميزت بحظوة نظام صدام حسين اقتصاديا وسياسيا بطريقة خلقت هويات طائفية قوية. لكن بسما ان معظم عشائر العراق تضم افخاذا من السنة والشيعية، فان ذلك يعني وجود حالة مقاومة لاسلوب تفكير ذلك النظام. فضلا عن ذلك، فان العديد من العشائر ادركت ان صداما كان يستخدم النظام العشائري لتحقيق غاياته الشخصية، وحتى لاجل زعزعة استقرار بعض من اقوى تلك العشائر، الامر الذي دفعها الى عدم تأييد او دعم اهدافه.

في النهاية، ادرك العراقيون ما جلبه نظام حكم صدام حسين على العراق منذ العام ١٩٧٩ حتى العام ٢٠٠٣. ان من المؤكد ان النظام البعثي في العراق تميز بتطبيق حالة قمع شديد ما بين الاعوام ١٩٦٨ حتى العام ١٩٧٩. لكن بمجرد ان استولى صدام على مقاليد السلطة، اختبر العراق حربين مدمرتين وانقضاة عارمة في العام ١٩٩١ ادت الى مصرع مئات الالاف من العراقيين مع عقوبات اقتصادية قاسية امتدت منذ العام ١٩٩١ حتى العام ٢٠٠٣. بالنتيجة، فان دروس الحروب والدكتاتوريات والاساءة البالغة لحقوق الانسان دفعت كلها العراقيين بشكل واسع وكبير الى معارضة ورفض نموذج الامة-الدولة الذي طوره صدام، فضلا عن نموذج "دولة حزب الاسرة".

ان صعود النعرة الطائفية خلال فترة التسعينيات جاء على خلفية انهيار الاقتصاد العراقي وتدهور نظام التعليم من جهة، فضلا عن استغلال الهويات الطائفية من قبل صدام حسين ومقاولي الطائفية الذين حذوا حذوه. ان من المفهوم انه مع عدم قدرة الدولة على دفع رواتب ذات قيمة وتقديم خدمات للناس، ومع حالة الحرمان الاقتصادي، فان العديد من العراقيين وجدوا انفسهم مضطرين للتوجه نحو الزعماء المحليين لتلبية احتياجاتهم. لكن لسوء الحظ، عادة ما كان هؤلاء الزعماء مقاولين طائفيين يطلبون دعما ايدولوجيا من هؤلاء الذين يريدون منهم خدمات معينة.

ان ادارة بوش لم تكن تعلم سوى القليل جدا عن تركة العقوبات التي عصفت بالعراق عندما قامت بغزوه عام ٢٠٠٣. ان عمليات السلب والنهب في بغداد شهر آذار من العام ٢٠٠٣ وحل الجيش العراقي وقطع التمويل عن قطاع الصناعات العراقي المملوك للدولة والغاء نظم الدعم الموجه للزراعة لم يؤد الا الى تدهور الاقتصاد العراقي اكثر. كما ان تأسيس

مجلس الحكم العراقي على اسس طائفية عرقية روج في حد ذاته لطريقة التفكير الطائفي بطريقة اعلمت للاعبين السياسيين العراقيين ان الطائفية تنقل النظام الجديد لعراق اليوم. وربما كان الاخطر من بين كل ذلك ما يتمثل في رؤية ادارة بوش السياسية للعراق. ان المحافظين الجدد الذين هيمنوا على مقاليد السياسة الاميركية في العراق ما بين الاعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ سعوا لاحلال نظام تكنوقراطي للحكم في هذا البلد لا تكون الدولة بموجبه مسؤولة عن الانشطة الاقتصادية ولا تتحمل فيه مسؤولية توفير الخدمات للمواطنين مثل التعليم والنظام الصحي والتوظيف. ان تلك الرؤية السياسية واجهت معارضة تامة من الحركة الوطنية العراقية التي لطالما شددت واكدت على موضوع القضية الاجتماعية، والتي جادلت بان الديمقراطية من دون العدالة الاجتماعية لا قيمة لها.

ولو ان العراقيين سمح لهم بالانتخاب في صناديق الاقتراع من دون توقع خدمات اجتماعية، اذن ما الذي سيكون حافظهم للتوجه الى تلك الانتخابات يا ترى، لاسيما بالنسبة للافراد الاقل حظا واثراء في المجتمع يا ترى؟

ان من الجدير بالذكر ان النمو والتطور السريع للمجتمع المدني ما بعد العام ٢٠٠٣ برهن بوضوح على ان مشروع صدام حسين لاعادة كتابة التاريخ لم يثمر الا عن فشل ذريع. ان عددا كبيرا من الصحف والمجلات التي صدرت في العراق بعد سقوط النظام البعثي جاهرت برفضها للطائفية وجادلت بضرورة الحاجة لبناء دولة ديمقراطية حقيقية، وليس تلك الدولة الزائفة التي حاولت سلطات التحالف المدنية الاميركية فرضها على العراق. وعندما كانت تلك الصحف تنقل الى مناطق معينة في بغداد وغيرها، كانت القوى الطائفية تستولي عليها وتقوم بتدميرها. نتيجة لذلك الوضع، عمدت العديد من الصحف مثل الصباح والمدى والزمان الى اصدار طبعاات الكترونية تنشر من خلال الانترنت كي يتمكن كل العراقيين من قراءتها عبر اجهزة الحواسيب الرخيصة التي ملأت اسواق العراق ما بعد العام ٢٠٠٣. اما ضمن الاقليم الكردي شمالي العراق، فان صحفا مثل هاواتي وآوين انخرطت في عملية نقد عنيف ونشيط للزعامة الكردية التقليدية الممثلة بالحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. لقد شجعت الصحف عبر انحاء العراق على بناء مجتمع مدني فعلي وروجت للتفكير الديمقراطي وانتقدت الزعامات السياسية بسبب الفساد والفشل بتوفير الخدمات الضرورية للمواطنين.

كما لعب التلفاز دورا مهما في موضوع الترويج للأسس الثلاث التي يجب ان يبني عليها العراق ممثلة بمناهضة الطائفية والمجتمع المدني وبناء الديمقراطية الاجتماعية. كما ان خطب صلاة يوم الجمعة تصدح بنقدها ولعنها للعنف الطائفي كونه يمثل فعلا غير مقبول في شريعة الاسلام، فضلا عن حلقات تلفزيونية تنتقص من العنف الطائفي وبرامج تلفزيونية معروفة مثل "مواد وعمل" التي تتعلق ببناء المساكن لهؤلاء الذين دمرت منازلهم لاسباب طائفية.

يمكن العراقيون من اتخاذ قرارات واعية بخصوص مرشحيهم الذين يصوتون لهم. ان المثقفين الذين يكتبون بصورة مستمرة في الصحف العراقية انما ينتقون العراقيين بخصوص قيمة الديمقراطية والطريقة الافضل للتأسيس لها. ان كلا من المثقفين العلمانيين والدينيين مستمرين بانتقاد الحكومة الوطنية في بغداد والحكومة الاقليمية الكردية لعدم قدرتهما على السيطرة على الفساد في الوزارات الحكومية ولعدم توفيرها الخدمات التي يستحقها المواطنون العراقيون.

في الوقت ذاته، فان من المهم استذكار ان الانتاجنسيا العراقية لم تلعب ذلك الدور المهم في نقد الدولة العراقية ما بعد ثورة تموز العام ١٩٥٨ كما كانت تقوم بالامر ذاته قبل الثورة. وكما يقول المفكر البريطاني لورد اکتون، فان "السلطة السياسية تتسبب بالفساد، فيما السلطة المطلقة تتسبب بالفساد بالمطلق!" وبعبارة اخرى، فان السلطة السياسية لا بد ان توجه اليها اصابع الشك وتبقى تحت مراقبة وتمحيص الشعب وعلى الملأحتما. ان المثقفين العراقيين قادرون على لعب دور جوهري و اساسي ضمن الحقبة الوطنية لنقد الدولة الحالية. ان مهامهم الاساسية تتضاعف اكثر من اي مثقفين اخرين في اي بلد آخر. اولاً، لأن الانتاجنسيا العراقية بحاجة لضمان ان الشعب العراقي اصبح واعياً لما تقوم به الطبقة السياسية التي يجب ان تسير باتجاه تنفيذ مهامهم الموكلة اليهم لخدمة الشعب عوضاً عن مصالحهم الشخصية الضيقة. وثانياً لحاجتهم للاستمرار بتطوير وتنمية رؤى مستقبلية لمساعدة الشعب العراقي للوصول الى اعلى مستويات التنمية الاجتماعية المبنية على الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

الملاحظات

- ١- لمناقشة اوسع عن هذا المشروع، انظر كتاب ذكريات دولة، التاريخ والهوية الجمعية في العراق الحديث، بيركلي ولندن: مطبوعات جامعة كاليفورنيا. ٢٠٠٥، لاسيما الصفحات ١٤٨-١٩٩.
- ٢- يمكن ايجاد تحليل عن الكثير من المنظمات في كتاب هادي حسن العلوي: الاحزاب السياسية في العراق، السرية والعلنية، بيروت: كتب رياض الريس، ٢٠٠١.
- ٣- ديفيس، ذكريات دولة، ٣٥.
- ٤- كانت منظمة حراس الاستقلال منظمة متعددة الاعراق تتضمن السنة والشيعية والاكرد، جمال بابان كأحد اعضاء هيأتها. لمعلومات اكثر، انظر و.ج. ونظمي، الجذور الثقافية والاجتماعية لحركة الاستقلال العراقي ١٩٢٠، رسالة دكتوراه من كلية الدراسات الشرقية، جامعة دورهام، ١٩٧٤.
- ٥- ديفيس، ذكريات دولة، ٤٧.
- ٦- حسين حاتم الكرخي، مجالس الادب في العراق، بيروت:

كما ان البرامج التي تتضمن حوارات سياسية ابرزت كذلك نقدها ورفضها للطائفية والعنف والعمل المبني عليهما وروجت بالمقابل لقيم ومفاهيم وافكار تجمع العراقيين سوياً ولا تقبل بتقسيمهم. ومن المؤكد ان البرامج الرياضية التي سلطت الضوء على منجزات المنتخب العراقي الوطني بكرة القدم الذي فاز بكأس اسيا ركزت وشددت هي الاخرى على الروح الوطنية.

كما ان المثقفين العراقيين استخدموا كذلك ذلك الميراث الديمقراطي والاجتماعي الحصري للحركة الوطنية العراقية بهدف تحفيز التفكير المناهض للطائفية. وكرد على الهجمات التي استهدفت مرقد الامامين العسكريين في سامراء شهر شباط من العام ٢٠٠٦، شجع كل من رجال الدين الشيعة والسنة اتباعهم على الصلاة في جوامع وحسينيات الطائفة الاخرى، الامر الذي اعاد الى الازمان ذكريات ثورة العشرين^(١). وكذلك هو الحال مع آية الله العظمى السيد علي السيستاني ومعه المفتي الاعلى الشيخ عبد الغفور السامرائي اللذين شجبا دوماً وباستمرار حالة العنف الطائفي وروجاً للمصالحة بين الطائفتين الشيعية والسنية في العراقي. كما ان الفنانين التشكيليين - لاسيما الشباب منهم - شرعوا برسم لوحاتهم التي تتناول الحب والسلام والاخوة على الجدران الكونكرتية في المناطق الحضرية، الامر الذي يبرهن على استمرار التقاليد الفنية العراقية التي تعود الى اربعينيات وخمسينيات القرن الماضي^(٢).

الخلاصة: المثقفون ومستقبل العراق

لا شك ان جهود المثقفين العراقيين التي انصبت على خلق تواصل تاريخي بين الحركة الوطنية لحقبة ما قبل الحكم البعثي (١٩٠٨-١٩٦٣) من جهة وحاضر العراق، لعبت دوراً مهماً في دفع كبريات الاحزاب السياسية لتبني مواقف وتوجهات اكثر وطنية. ولنا ان نذكر ان ذلك كان جلياً ايمان انتخابات مجالس المحافظات في المناطق العربية من العراق حيث شارك فيها العديد من الاحزاب والسياسيين الجدد. اثناء انتخابات اقليم كردستان التي اجريت شهر تموز من العام ٢٠٠٩ ولاحقاً انتخابات مجلس النواب العراقي التي اجريت شهر اذار من العام ٢٠١٠، ارسل الناخبون رسالة قوية للمرشحين مفادها انهم يريدون الخدمات وليس الطائفية. ومن اللافت ان كل الاحزاب السياسية الكبرى اضطرت لتبني منظور وطني اكثر جراً ذلك.

لقد لعب المثقفون العلمانيون والدينيون دوراً بارزاً ومهماً في موضوع الترويج للتغيير الديمقراطي ما بعد العام ٢٠٠٣. وعلى سبيل المثال، نجد اصرار آية الله العظمى السيد علي السيستاني والمفتي الاعلى الشيخ عبد الغفور السامرائي على ان تجري الحكومة العراقية الانتخابات البرلمانية دون تأجيل في موعدها شهر اذار من العام ٢٠١٠، وعلى ان تبني الانتخابات على نظام القائمة المفتوحة عوضاً عن القائمة المغلقة لضمان ان تتوافق العملية الانتخابية مع الضوابط والمعايير الدستورية، حيث نجد ذلك كي

